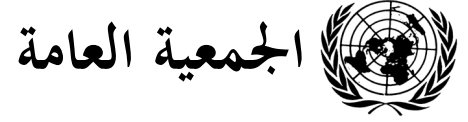


Distr.: General
8 November 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة عشرة
٢٧ كانون الثاني/يناير - ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

فيت نام

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.13-18513 041213 051213



* 1 3 1 8 5 1 3 *

أولاً - المنهجية

ألف - عملية الصياغة

١- أُعد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ومقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، وذلك لاستعراض جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إقليم جمهورية فييت نام الاشتراكية.

٢- ويركز التقرير على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها فييت نام خلال عملية الاستعراض الأخيرة وعلى التطورات المستجدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إقليم فييت نام. كما يسلط التقرير الضوء على التحديات التي تواجهها حكومة فييت نام وأولوياتها فيما يتعلق بضمان تمكين شعبها من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل أفضل.

٣- وقد تولى صياغة هذا التقرير فريق عامل مشترك بين الوكالات مؤلف من وكالات حكومية ولجان من الجمعية العامة تعمل في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك مفوضية الحكومة، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة العدل ووزارة الأمن العام واللجنة الحكومية للشؤون الدينية (وزارة الداخلية)، ووزارة العمل والمعوقين والشؤون الاجتماعية، ووزارة الإعلام والاتصالات، ووزارة التخطيط والاستثمار، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم والتدريب، ووزارة التشييد، ووزارة الموارد الطبيعية والبيئة، ووزارة الزراعة والتنمية الريفية، ولجنة شؤون الأقليات الإثنية، ومحكمة الشعب العليا، والنيابة الشعبية العليا، واللجنة القانونية للجمعية الوطنية، ولجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية. وكانت وزارة الشؤون الخارجية مركز التنسيق لعملية الصياغة.

باء - العملية التشاورية

٤- كلف رئيس مجلس الوزراء المؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها فييت نام خلال الجولة الأولى لعام ٢٠٠٩. ونظم عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل على الصعيدين الوطني والمحلي لعرض التوصيات، وتدابير تنفيذها، والنتائج الفعلية. وهناك تقارير سنوية عن تقدم عملية التنفيذ، وهي التي استند إليها بصورة أساسية في إعداد التقرير الوطني.

٥- وصيغ التقرير وفق نهج شامل، بفضل الإسهام الفعال للوكالات الحكومية، والسلطات المحلية، والمنظمات الجماهيرية، والمنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، والشعب. ونُشر مشروع التقرير على الموقع الشبكي لوزارة الشؤون الخارجية. ومن الأساليب التي استخدمت في التماس مزيد من المساهمات البريد الإلكتروني، وإجراء مناقشات مباشرة أثناء التشاور بشأن موضوع محدد. وكانت العملية التشاورية فرصة لإجراء حوار صريح وصادق بين الفريق العامل المعني بالصياغة وكافة الجهات المعنية. ونظر الفريق العامل المعني بالصياغة بعناية في كل التعليقات وأدرج كثيراً منها في التقرير النهائي. ونُظمت حلقة عمل وطنية للتشاور عند اقتراب انتهاء العملية التشاورية لتوفير منبر لكافة الجهات المعنية لمناقشة جميع المسائل التي وردت في التقرير، وتبسيط الضوء على التطورات في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فييت نام وتحديد التحديات والأولويات في الجهود المبذولة لضمان الارتقاء بمستوى تمتع الشعب بحقوق الإنسان.

ثانياً- لمحة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فييت نام منذ الاستعراض الأخير

٦- تعتبر فييت نام دائماً أن مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة للشعب تشكل عنصراً أساسياً في جميع استراتيجياتها الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي بذلك، تنفذ أيضاً التزاماتها بصفقتها طرفاً في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك توصيات الاستعراض الدوري التي قبلتها فييت نام بالفعل. وقد أحرزت منذ الاستعراض الأخير، تقدماً يبعث على التشجيع في الجهود التي تبذلها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ألف- تعزيز النظام القانوني والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان

٧- إن بناء دولة الشعب بسواعد الشعب ومن أجل الشعب، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان هما أمران كرسهما دستور عام ١٩٩٢ (المعدل في ٢٠٠١). وطُور النظام القانوني تطويراً متسقاً لا تناقض فيه عن طريق برامج البناء القانوني والأحكام الصادرة عن الجمعية الوطنية وكذلك السياسات والآليات المتعلقة بتنفيذ هذه الصكوك القانونية.

٨- ويمثل التعجيل بتعديل الدستور أولوية قصوى بالنسبة لفييت نام فيما تبذله من جهود من أجل تطوير نظامها القانوني. والهدف من تعديل دستور عام ١٩٩٢ هو ضمان إجراء إصلاح سياسي واقتصادي، ومواءمته مع الظروف المستجدة والتطورات الديمقراطية، والاستمرار في إعطاء الأولوية للتنمية البشرية، وهو ما يجسد أكثر سياسة تعزيز حقوق الإنسان ويكفل، بشكل أفضل، حقوق المواطنين والوفاء بالالتزامات تجاههم. ويخصص

مشروع تعديل الدستور الفصل الثاني برمته لمعالجة حقوق الإنسان والالتزامات تجاه المواطنين. كما تم تناول حقوق الإنسان في أجزاء أخرى من الدستور.

٩- ويُتاح الاطلاع على مشروع تعديل الدستور لكي يتسنى للمنظمات والشعب التعليق عليه، حرصاً على تجسيد إرادة ومصالح جميع شرائح المجتمع في الدستور الجديد تجسيدا تاماً. واستمر استقبال المساهمات في المشروع من ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣، وورد أكثر من ٢٦ مليون تعليق ركزت إلى حد كبير، على الفصل الثاني المتعلق بحقوق الإنسان وحقوق المواطن. وجمعت لجنة الصياغة المساهمات ودرستها بعناية من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع التعديل قبل تقديمه إلى الجمعية الوطنية لتتخذ فيه خلال الدورة السادسة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

١٠- وبموجب القانون الجنائي لعام ١٩٩٩ المعدّل في عام ٢٠٠٩، أُلغيت عقوبة الإعدام بالنسبة لثمان جرائم فتقلص عدد الجرائم التي تستوجب عقوبة الإعدام من ٢٩ إلى ٢١ جريمة، وأوقف تطبيق عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة على المجرمين الأحداث، وأضيفت أحكام تتناول جرائم جديدة تتعلق بالإرهاب. وسُنّظر في إدخال تعديلات واستكمالات أخرى لتجسيد مراعاة القانون للجانب الإنساني، ومواءمته مع الصكوك الدولية التي انضمت إليها فييت نام لمكافحة الجرائم، وتعزيز التعاون الدولي في مجال منع الجرائم ومكافحتها. وتشمل التعديلات المحتملة ما يلي: خفض عدد الجرائم التي تستوجب عقوبة الإعدام، وتشدّد شروط تطبيق هذه العقوبة؛ والحد من تطبيق عقوبة الإعدام وتوسيع نطاق تطبيق العقوبات غير السالبة للحرية، مع تطبيق عقوبة السجن أساساً، على مرتكبي الجرائم الخطيرة والجرائم شديدة الخطورة؛ وتعديل آليات الاستثناء أو الإعفاء من المسؤولية الجنائية، وتخفيف العقوبة وإلغاء تجريم الأفعال الجرمية التي لم تعد تشكل خطراً على المجتمع؛ ووضع سياسة جنائية خاصة بالمجرمين الأحداث لضمان حقوقهم بشكل أفضل، فضلاً عن إنشاء آليات لتوفير مزيد من الحماية للأحداث المتضررين من الجرائم. كما تنظر فييت نام حالياً في تعديل قانون الإجراءات الجنائية لعام ٢٠٠٣، من أجل ضمان حقوق الشعب، والأحداث بصفة خاصة، في الإجراءات الجنائية.

١١- ومنذ عام ٢٠٠٩، عملت الجمعية الوطنية على إنفاذ وتعديل كثير من القوانين بغية إنشاء أساس قانوني متين لممارسة حقوق الإنسان. وتشمل القوانين الجديدة ذات الصلة بحقوق الإنسان قانون مسؤولية الدولة عن التعويض (٢٠٠٩) وقانون المسنين (٢٠١٠) والقانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠) وقانون التبني (٢٠١٠) وقانون رفع الشكاوى (٢٠١١) وقانون الإبلاغ (٢٠١١) وقانون منع ومكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١١) وقانون النقابات (٢٠١٢)، وقانون معالجة الانتهاكات الإدارية (٢٠١٢) وقانون نشر المعلومات القانونية والتثقيف (٢٠١٢). وعدلت الجمعية الوطنية عدة قوانين أخرى منها قانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، وقانون انتخاب المجالس الشعبية (٢٠١٠)؛ وقانون

العمل (٢٠١٢)، وتعديل واستكمال قانون المحامين (٢٠١٢) وقانون النشر (٢٠١٢). وأصدرت الحكومة أيضاً العديد من الصكوك للاسترشاد بها في تنفيذ القوانين بما يتماشى مع تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

١٢- واعتمدت الجمعية الوطنية أيضاً صكوكاً قانونية لتكون أساساً لممارسة دورها في الرقابة العليا، وهي تحديداً قانون تنظيم الجمعية الوطنية (٢٠١١) والقانون المتعلق بدور الجمعية الوطنية في الرقابة (٢٠٠٣) فضلاً عن العديد من القرارات الرامية إلى تعزيز دور الجمعية الوطنية في هذا المجال (النظام الداخلي للجمعية الوطنية واللجان الأخرى على سبيل المثال). وتضطلع الجمعية الوطنية بدورها في مراقبة الأجهزة التنفيذية بطريقة أكثر فعالية حظيت بتعليقات إيجابية من الرأي العام في الداخل والخارج. وفي عام ٢٠١٣، أجرت الجمعية الوطنية للمرة الأولى تصويتاً على الثقة بشأن أداء كبار القادة في الدولة والحكومة، وأظهرت بذلك أنها صاحبة الكلمة الفصل في إدارة شؤون الدولة.

١٣- واستمرت الجمعية الوطنية في تحسين دورها الرقابي على الهيئات القضائية. ويشمل هذا الدور مراقبة ومراجعة وتقييم أداء وكالات التحقيق والنيابة الشعبية والتقارير الحكومية بشأن مكافحة الجريمة وإنفاذ القانون ومكافحة الفساد، فضلاً عن تخليف رؤساء الهيئات القضائية، والإشراف على معالجة القضاء لشكاوى الناس والتماساتهم. كما ترسل الجمعية الوطنية وفوداً لمراقبة الهيئات القضائية على المستويين المركزي والمحلي، ولا سيما مراقبة أنشطة وكالات التحقيق، والنيابة الشعبية العليا، ومحكمة الشعب العليا والهيئات القضائية على المستوى المحلي. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية الوطنية الثالثة عشرة القرار 37/2012/QH الذي يطلب من النيابة الشعبية ومحكمة الشعب ووكالات إنفاذ القانون مراجعة عملها وتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية الوطنية.

باء- تعزيز التحقيق في مجال حقوق الإنسان

١٤- عملت فييت نام على تحسين وتوسيع نطاق برامج تثقيف وتدريب موظفي الهيئات الحكومية في مجال حقوق الإنسان. وعُقد العديد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل بمشاركة ممثلين لمجموعة كبيرة من الوزارات ومراكز البحوث والتدريب، كمعهد بحوث حقوق الإنسان (في أكاديمية هو شي من للسياسات والإدارة العامة) وشعبة القانون في جامعة هانوي الوطنية، وما إلى ذلك. كما تُقدّم باستمرار دروس في قضايا حقوق الإنسان. وبفضل هذه الجهود، اكتسب موظفو الوكالات الحكومية المعارف الأساسية بشأن حقوق الإنسان. وعززت فييت نام أيضاً مستوى تثقيف المسؤولين المحليين في مجال حقوق الإنسان لتحسين درجة الوعي والقدرات والفعالية في معالجة قضايا حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

١٥- وبتنفيذ التوصيات التي قبلتها فييت نام في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، عُمِّت بالتدريج مسألة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في المدارس الثانوية والجامعات

التي تضم كليات الحقوق. وأدرجت فييت نام قضايا حقوق الإنسان في المناهج الدراسية المعتمدة في كليات تدريب الشرطة ونظمت عدداً كبيراً من حلقات التدريب على حقوق الإنسان لقوات الشرطة، وللوكالات المعنية بحماية حقوق الإنسان بوجه خاص.

جيم - تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

١- تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها فييت نام

١٦- قامت فييت نام في عام ٢٠١٢، بتقديم وعرض تقريرها عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩، واتفاقية حقوق الطفل من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. وفي عام ٢٠١١، قدمت فييت نام تقريرها (عن فترة ١٩٩٣-٢٠١٠) إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي عام ٢٠١٢، قدمت فييت نام أيضاً تقريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعكف بمهمة على إعداد تقريرها عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعموماً، أوفت فييت نام بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية التي انضمت إليها.

١٧- ووفقاً لخارطة الطريق التي وضعت لتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، أجرت فييت نام مراجعة للأحكام المنصوص عليها في القوانين الوطنية بشأن الحقوق المدنية والسياسية. وأظهرت الاستعراضات، التي أجراها ٨٠ في المائة تقريباً من الهيئات المركزية والمحلية، أن الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها في المعاهدات الدولية التي انضمت إليها فييت نام قد تجسدت بشكل متسق في الدستور والعديد من الصكوك القانونية الهامة. وتعد المساواة وعدم التمييز مبدأين أساسيين في القانون الفييتنامي، ويمثلان أساساً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل المجالات. وستمضي فييت نام في مراجعة تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات الاجتماعية الضعيفة.

٢- النظر في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أو التصديق عليها

١٨- وقعت فييت نام على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٨، وأقرت قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٠، وهي تعمل حالياً على استكمال الإجراءات للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قريباً. وفي عام ٢٠١٢، انضمت فييت نام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وإلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٢ بشأن سياسة العمل. وصدقت فييت نام على اتفاقية منظمة العمل رقم ١٨٦ بشأن العمل البحري في ٨ أيار/مايو ٢٠١٣،

وستدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لفييت نام في ٨ أيار/ مايو ٢٠١٤. وتعمل فييت نام على اتخاذ الخطوات القانونية النهائية للتوقيع والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب.

١٩- وبالإضافة إلى ذلك، تنظر فييت نام في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم و الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بانعدام الجنسية. ومع أن فييت نام ليست دولة طرفاً في هذه الاتفاقيات بعد، فإن الحكومة الفيتنامية ما فتئت تراجع التشريعات الوطنية والأوضاع الخاصة للبلد وعملت على تنفيذ العديد من السياسات الخاصة، وتعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات من أجل ضمان حقوق هذه الفئات. إذ تعاونت فييت نام، على سبيل المثال، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدان المعنية من أجل تسوية مشكلة اللاجئين؛ ووقعت على اتفاقات/مذكرات تفاهم مع البلدان التي تستقبل العمالة الفيتنامية ورصدت تنفيذها؛ وشاركت مشاركة نشطة في منتدى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعني بالعمالة المهاجرة وفي عملية كولومبو ذات الصلة بالتعاون بشأن العمالة المهاجرة، والتدريب المهني والحد من الفقر، ونشرت معلومات عن سوق العمل من أجل حماية العمال المهاجرين وما إلى ذلك.

٣- الحوار والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٢٠- خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، استقبلت فييت نام، في إطار تنفيذ ما قبلت به من توصيات الاستعراض الدوري الشامل، أربعة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (فيما يتعلق بقضايا الأقليات والفقر المدقع وحقوق الإنسان وآثار الديون الخارجية على التمتع بحقوق الإنسان والحق في الرعاية الصحية). وأثناء هذه الزيارات، التقى المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة بممثلين للوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأفراد المعنيين لفهم الحالة السائدة على المستوى المحلي. وكانت الزيارات عند مستوى توقعات الطرفين. وسادت الاجتماعات والنقاشات روح الانفتاح والصراحة والإيجابية مما ساعد المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على فهم السياسات والقوانين والممارسات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في مجالات محددة بفييت نام فهماً أفضل. وقد أعربوا بعد انتهاء زيارتهم عن تقديرهم لما أبدته فييت نام من تعاون وإرادة سياسية ولما اتخذته من سياسات وتدابير ساعدت على تبيين التحديات التي ينبغي أن تتصدى لها فييت نام من أجل ضمان حقوق الإنسان بشكل أفضل.

٢١- وأثناء صياغة هذا التقرير، كانت فييت نام أيضاً بصدد ترتيب زيارة المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وأرسلت دعوة رسمية إلى المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء. وستنظر فييت نام أيضاً في استقبال المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر الخاص المعني بحقوق العمال المهاجرين في عام ٢٠١٤؛ والمقرر الخاص المعني بمناهضة التعذيب، بعد أن تصدق على اتفاقية

مناهضة التعذيب، واستقبال المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، وذلك في أقرب فرصة ممكنة.

٤- التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

٢٢- يعتبر التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان أولوية بالنسبة للحكومة الفيتنامية. فعلى المستوى الإقليمي، ساهمت فييت نام بنشاط، إلى جانب غيرها من البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولجنة الرابطة لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل وفي صياغة إعلان الرابطة بشأن حقوق الإنسان الذي اعتمده رؤساء الدول الأعضاء فيها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وهو أول وثيقة تحدد إطاراً لتعزيز التعاون وحماية حقوق الإنسان في المنطقة، وتظهر التزام بلدان الرابطة باحترام وضمّان الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حق شعوب المنطقة في التنمية والسلام.

٢٣- وشاركت فييت نام بنشاط في المبادرة الوزارية المنسقة لحوض نهر الميكونغ لمكافحة الاتجار، ونسقت تنسيقاً وثيقاً مع وكالات تابعة للأمم المتحدة وهي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات والمنظمة الدولية للهجرة و مشروع الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بشأن الاتجار بالبشر ومنظمة النساء المصابات بإعاقات ظاهرة وخفية، وأبرمت كذلك العديد من الاتفاقات والمعاهدات الثنائية مع لاو وكمبوديا والصين وماليزيا وغيرها، وذلك بغية تعزيز فعالية مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة. وتعمل فييت نام بشكل وثيق حالياً، مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات لتعزيز التعاون في مجال مكافحة جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال في المنطقة.

٢٤- وأملاً منها في الحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان، باعتبار ذلك يمثل فرصة لتبادل الآراء بصراحة وإيجابية بشأن قضايا حقوق الإنسان ذات الاهتمام المشترك، تعقد فييت نام حوارات سنوية بشأن حقوق الإنسان مع عدد من البلدان والشركاء من بينها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا والنرويج وسويسرا. وقد أثمرت هذه الحوارات نتائج إيجابية. فهي لا تعزز التفاهم والعلاقات بين فييت نام وشركائها وحسب، بل تتيح أيضاً مناقشة أفضل الممارسات لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك في مجال حقوق الإنسان. وتلقت فييت نام المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من الشركاء من خلال تنفيذ مشروع تعزيز القدرة على تطبيق المعاهدات الدولية (في فترتي ٢٠٠٨-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٦) وغير ذلك من برامج التعاون التقني بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ورصد تحقيق السياسات و تنفيذ قوانين الدولة، وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان. ويتمتع جميع المواطنين بالحق في الإفصاح عن تطلعاتهم والتعبير عن آرائهم السياسية أو الإدلاء بدلوههم في جميع المسائل السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال مختلف وسائل الإعلام. وحاز العديد من وكالات الأنباء قصب السبق في كشف ومحاربة الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية وغير ذلك من المظاهر السلبية. وتعكف فييت نام حالياً على تعديل قانون الصحافة. ومن المتوقع أن يقدم مشروع هذا القانون إلى الجمعية الوطنية بعد أن ضُمّن ميزات جديدة بهدف استيفاء متطلبات الوضع الحالي ومواءمته مع القوانين الأخرى، مثل إدارة وسائط الإعلام الإلكترونية، والجزاء المطبقة على المؤسسات التي ترفض مسؤوليتها عن تقديم المعلومات للصحافة.

٢٩- وتملك فييت نام حالياً، ٦٤ دار نشر (مقارنة بـ ٥٥ في عام ٢٠٠٩). ويبلغ معدل النمو السنوي المتوسط للمنشورات ٥ إلى ١٠ في المائة. وبلغت إصدارات صناعة النشر في فييت نام خلال عام ٢٠١٢، حوالي ٢٨ ٠٠٩ منشورات، وتناولت ٣٠١ ٧١٧ ٠٠٠ نسخة منها مسائل حمة ومتنوعة يمكن أن تلي طلبات القراء. وقد اعتمدت الجمعية الوطنية قانون النشر المعدل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وهو ما يدل على الاحترام الثابت لحق الفرد في نشر أعماله، وفقاً للدستور.

٣٠- وتشجع دولة فييت نام على استخدام الإنترنت لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودعم الإصلاح الإداري، وتحسين مستويات المعيشة والحريات الأساسية للشعب. وتشير دراسة حديثة أجرتها منظمة WeAreSocial، وهي منظمة مستقلة لإجراء البحوث بشأن وسائل التواصل الاجتماعي على الصعيد العالمي، إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في فييت نام بلغ ٣٠,٨ مليون شخص بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، (مقابل ٢٦ مليوناً في عام ٢٠١٠ و ٢٠ مليوناً في عام ٢٠٠٨)، وهو ما يمثل نسبة ٣٤ في المائة من السكان (يتجاوز المتوسط العالمي البالغ ٣٣ في المائة). وكان ظهور خدمات الوصول إلى شبكة الإنترنت عن طريق تقنيات الجيل الثالث (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) سمة الفترة التي شهدت زيادة هائلة في خدمات الإنترنت ذات الحزمة العريضة في فييت نام، إذ بلغ عدد المستخدمين ١٦ مليوناً (١٨ في المائة من السكان) خلال ثلاث سنوات فقط (بحلول شهر تموز/يوليه ٢٠١٢). وهناك حوالي ٣ ملايين شخص يملكون مدونات شخصية. واحتلت فييت نام المرتبة الثالثة في جنوب شرقي آسيا والمرتبة الثامنة في آسيا وفقاً للترتيب الذي أعده الاتحاد الدولي للاتصالات في عام ٢٠١٢، للدول بحسب عدد مستخدمي الإنترنت.

٢- حرية الدين والمعتقد

٣١- إن فييت نام بلد متعدد الأديان به العديد من الديانات التي جاءت من بلدان أخرى كالبودية والكاثوليكية والبروتستانتية والإسلام وما إلى ذلك. ومن الديانات ما تأسس في

فييت نام وهي ديانات الكاو داي و هوا هاو البوذية وتوان هيو انغيا وغيرها. وتملك العديد من الديانات تاريخاً طويلاً في فييت نام بينما أسس بعضها حديثاً. ويعتق ٩٥ في المائة من السكان شكلاً من أشكال الاعتقاد الديني، ويدين ٢٤ مليون نسمة منهم بديانات مختلفة (مقابل حوالي ٢٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩). وهناك حوالي ٢٥ ألف مكان للعبادة و٤٥ مركزاً لتدريب أصحاب المقامات الرفيعة.

٣٢- وتتبع فييت نام سياسة ثابتة فيما يتعلق باحترام حق جميع السكان في حرية الدين والمعتقد وتيسير ممارسة هذا الحق، وتؤيد التكافل والوثام بين الأديان، وتكفل المساواة وعدم التمييز، فضلاً عن توفير الحماية لأنشطة الجماعات الدينية بموجب القانون. واستناداً إلى تقييم الأنشطة الدينية في فييت نام، أصدرت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، المرسوم 92/2012/ND-CP للاسترشاد به في تنفيذ الأمر القانوني المنظم للأديان والمعتقدات. وتضمن المرسوم ٩٢ العديد من الميزات الجديدة التي تراعي الواقع وتهيئ ظروفًا مؤاتية لممارسة الأنشطة الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الجمعية الوطنية وضع خطة بشأن تعديل الأمر القانوني المنظم للأديان والمعتقدات في القانون وفي برنامج وضع القوانين والأوامر القانونية الذي أعدته الجمعية الوطنية الثالثة.

٣٣- وشهدت فييت نام العديد من الأنشطة الدينية. وفي كل عام، ينظم حوالي ٨٥٠٠ احتفال ديني على الصعيد الوطني والإقليمي. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الاحتفال بالسنة المقدسة عند أتباع الكنيسة الكاثوليكية في عام ٢٠١١ الذي كان ناجحاً جداً. إذ حضر الحفل الحتامي ٥٠ أسقفاً (٦ منهم أجانب) و١٠٠٠ كاهن و٢٠٠٠ شخص من أصحاب النيابة وحوالي ٥٠٠٠٠٠ مؤمن. كما صادف عام ٢٠١١ الذكرى المئوية للروتستانتية في فييت نام ونظمت بهذه المناسبة العديد من الأنشطة الكبرى في هانوي ودا نانغ ومدينة هوشي منه وشارك فيها كثير من الشخصيات الرفيعة والأتباع من جميع أنحاء البلاد ومن بلدان أخرى منها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية. وفي عام ٢٠١٤، سوف تستضيف الكنيسة البوذية في فييت نام الاحتفال بيوم فيسك الذي اعترفت به الأمم المتحدة، وهي مناسبة دينية كبيرة ومشهورة تجذب الآلاف من الشخصيات البوذية والأتباع في العالم. وقد تم تجديد أو بناء عدد كبير من أماكن العبادة. واستمر تدريب أصحاب المقامات الدينية الرفيعة ووسع نطاقه. وأرسل العديد منهم إلى بلدان أخرى (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا والهند الخ) للحصول على مزيد من التدريب. وقدمت تسهيلات للمنظمات الدينية وحظيت بالتشجيع، وهي تساهم بنشاط في تطوير نظم الرعاية الصحية والقضايا المتعلقة بالثقافة والشأن الاجتماعي والإنساني. وساهمت إلى حد كبير في التنمية الوطنية وتوسيع علاقات فييت نام على الصعيد الدولي. وشارك ممثلو الأديان في منسديات دولية وحوارات دينية وفي تبادل المعارف والشرائع كالاتحاد الآسيوي الأوروبي المعني بالحوار بين الأديان الذي تشارك فيه رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي عام ٢٠١٣، قادت فييت نام بنجاح أيضاً، إلى جانب الفاتيكان، الجولة الرابعة من اجتماع الفريق العامل المشترك

المعني بتعزيز العلاقات الثنائية والتعاون. وبالنظر إلى أن الفاتيكان قد عين مبعوثاً غير دائم في فييت نام عام ٢٠١١، فقد عمل هذا المبعوث بالتعاون مع ٢٦ أبرشية و ٦٠ مدينة ومقاطعة في فييت نام.

٣٤- وتعمل الدولة أيضاً على حماية وتعزيز حرية الدين والمعتقد بالنسبة لأفراد الأقليات الإثنية. إذ أنشئ معهد نام تونغ البوذي ويتم توفير الكتب بلغة الخمير لتسهيل تدريب أصحاب المقامات الرفيعة وتيسير الممارسات الدينية لشعب الخمير. وقدم الدعم لأتباع الديانة الإسلامية من جماعة التشام والبراهمانيين لإنشاء مجلس تمثيلي لكل طائفة لمناصرة الممارسات الدينية والحفاظ على الأديان التقليدية ونشرها. ونشرت الأناجيل بلغتين (الفيتنامية - البهنارية، والفيتنامية - إيدي، والفيتنامية - جراي) لتلبية متطلبات ممارسة الشعائر الدينية بالنسبة للأتباع من الأقليات الإثنية.

٣- حرية التجمع وتكوين الجمعيات

٣٥- يكفل الدستور (المادة ٦٩) حرية التجمع وتكوين الجمعيات وتحظى هذه الحرية بحماية قانونية في القوانين والصكوك القانونية. كما أصدرت الحكومة المرسوم 45/2010/ND-CP في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن تكوين الجمعيات وسير عملها وإدارتها بغية وضع إطار قانوني يتيح للمواطنين والمنظمات في فييت نام إنشاء جمعياتهم، ووضع الآليات والسياسات المتعلقة بتشغيل الجمعية وضمان حرية تكوين الجمعيات للمواطنين. ويجري العمل أيضاً على صياغة قوانين خاصة بتكوين الجمعيات أو التظاهر لحماية هذا الحيز المتاح من الحرية للمواطنين حماية أفضل.

٣٦- وتوجد في فييت نام حالياً، ٤٦٠ جمعية ومنظمة اجتماعية - مهنية تمارس نشاطها إما على صعيد الوطن بأكمله أو على الصعيد المشترك بين المقاطعات (في عام ٢٠٠٩، كان هناك ٣٨٠ جمعية من نفس النوع)، إلى جانب ٢٠ نقابة مهنية؛ و ٣٦ ٠٠٠ جمعية واتحاد ومنظمة اجتماعية محلية تشارك في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. وأسهمت هذه المنظمات عموماً، إسهاماً كبيراً في تنمية البلد إذ كانت بمثابة صلة وصل بين أعضائها والسلطات ومثلت مصالح هؤلاء الأعضاء. وتدعم هذه المنظمات أعضائها في أعمالهم التجارية بطرق تشمل تحسين قدرتهم التنافسية ومساندتهم في تسوية منازعاتهم التجارية وتقديم المشورة لهم فيما يتعلق بالإنتاج والمعلومات عن السوق. وتصدر الإشارة أيضاً إلى اضطلاع هذه الكيانات بالنشاط الخيري لا سيما في مجال توفير التعليم والتدريب والرعاية الصحية والبرامج الرياضية والخدمات المتعلقة بحماية البيئة. وهي تضطلع على نحو متزايد بدور فعال في تقديم المشورة والإدلاء بآراء تنتقد قوانين وسياسات الدولة أو مشاريع وبرامج الحكومة والسلطات المحلية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤ - حقوق السجناء والمحتجزين

٣٧- تحترم فييت نام حقوق الإنسان الأساسية المكفولة للمحتجزين في جميع الأحوال. ويحظر القانون جميع الإجراءات التي تلحق ضرراً بجياة المحتجزين وصحتهم وممتلكاتهم وكرامتهم وشرفهم. وللسجين الحق في مقابلة أسرته والاتصال بمحام أو الحصول على مساعدة قانونية وفقاً للقانون، والاطلاع على المعلومات عبر الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية المتاحة في مرافق الاحتجاز وله الحق في تقديم التماسات للطعن في انتهاك القانون وقواعد الاحتجاز.

٣٨- وتخضع بعض حقوق المواطنة التي يتمتع بها السجين للتعليق أثناء قضاء مدة العقوبة، في حين يستمر ضمان وحماية حقوق وحرية أخرى. وفي عام ٢٠١١، أصدرت الحكومة المرسوم 117/2001/ND-CP الذي يتناول تنظيم وإدارة شؤون السجناء، وهو مرسوم أدى إلى تحسين الظروف الخاصة بإيوائهم وغذائهم وملبسهم وتوفير الرعاية الصحية لهم وغير ذلك من الخدمات.

٣٩- وللسجناء الحق في التعليم خلال مدة العقوبة، ولا تنهون السجون في تنظيم برامج لمحو الأمية وتوفير التعليم الأولي والتدريب المهني والتثقيف بشأن القوانين أو السياسات. كما يولى الاهتمام المناسب لتوفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاج للسجناء. وجرى العمل على ترقية مستوى عيادات السجون أو تحسينها بتوفير موظفين حصلوا على التدريب المهني. أما بالنسبة للعلاج الطبي، فإن كثيراً من السجناء المصابين باعتلال أو مرض مزمن عُلقت مدة عقوبتهم مؤقتاً. وتعاون مجالس إدارة السجون مع السلطات المحلية في مجال نشر المعلومات عن مخاربه المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وداء السل وغيرها من الأمراض المعدية. وللسجين الحق في العمل إذا كانت حالته الصحية تؤهله لذلك وتنظم ساعات العمل وفقاً لقانون العمل. ويتقاضى السجين عن عمله أجراً يُنفق على زيادة حصته من الطعام أو يُحتسب له ضمن الدخل الشخصي.

٤٠- ومنذ عام ٢٠٠٩، أصدرت الدولة بموجب قانون العفو، عفواً خاصاً عن ٤٨ ٠٠٠ سجين وأرجأت تنفيذ عقوبات بالسجن صادرة في حق ٦٠٠ مجرم أو عُلقت تنفيذها مؤقتاً. وبمناسبة الاحتفال باليوم الوطني في عام ٢٠١٣، أصدرت فييت نام أمراً بالعفو عن ١٥ ٤٤٩ سجيناً وعُلقت أو أوقفت تنفيذ العقوبة على ٧٨ سجيناً. وصدر قرار العفو علناً إظهاراً للحس الإنساني والرفق تجاه السجناء الذين يحسنون السلوك في السجن. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة أيضاً، المرسوم 80/2011/ND-CP المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الذي ينص على تدابير إعادة إدماج السجناء المفرج عنهم لمساعدتهم على بلوغ الاستقرار في حياتهم المدنية.

٥- الحق في محاكمة عادلة

٤١- تطبق الإجراءات القانونية في فييت نام وفقاً لمبدأ ضمان حقوق والتزامات الأطراف المتخاصمة بالكامل بطريقة نزيهة وديمقراطية. وكما هو الحال بالنسبة للدول التي يسود فيها القانون، يُفصل في النزاع بشكل علني وشفاف ويشترط في الأحكام التي تصدر أن تستهدف الأفعال المجرّمة فعلياً والجنّة الحقيقيين وفقاً للقوانين.

٤٢- وتعمل جميع المحاكم بشكل مستقل ولا تتقيد في قراراتها إلا بالقانون. ويعين رئيس الدولة جميع القضاة في محكمة الشعب العليا أما قضاة المحاكم الأخرى فيعينهم رئيس قضاة المحكمة العليا بعد أن كان يتم اختيارهم سابقاً، من قبل هيئة تشريعية من نفس الدرجة الإدارية. وبفضل اعتماد هذا الإجراء في تعيين القضاة تعززت استقلالية القاضي وقراراته. وعموج القانون يحظى جميع الأطراف بحقوق متساوية أمام القضاء؛ ولا تقرر المحكمة ما إذا كان الشخص مذنباً أم لا إلا بعد المحاكمة؛ ولا يعتبر الشخص مذنباً ولا يعاقب دون صدور حكم قضائي يدينه فعلياً. وتنشر أحكام المحاكم وقرارات المراجعة الصادرة عن مجلس القضاء في محكمة الشعب العليا بهدف المضي في بناء بيئة قانونية عادلة وشفافة في المحاكم، وتمكين الناس من الإشراف على فصل المحكمة في القضايا، وهو ما يساعدها في نهاية المطاف على إجراء محاكمات عادلة.

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٣- على الرغم من الآثار الجسيمة للأزمة الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي، فإن فييت نام تمكنت في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ من إحراز تقدم ملموس في ضبط التضخم وتثبيت الاقتصاد الكلي وضمان الرعاية الاجتماعية. وهي تحافظ على معدل النمو الاقتصادي عند مستوى معقول تتراوح نسبته بين ٥ و ٦ في المائة سنوياً. وبفضل النمو الاقتصادي، تخلق فييت نام مليون فرصة عمل جديدة كل عام، وتضمن بشكل أفضل خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية. وقد حققت فييت نام معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد وهي تحظى باعتراف دولي باعتبارها من أفضل الأمثلة في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر والجوع. ويشير تقرير دليل التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٠ إلى الاعتراف بفييت نام بوصفها أحد البلدان العشرة التي شهدت أعلى زيادة في معدل الدخل خلال العقود الأربعة الماضية. إذ ارتفع نصيب الفرد من الدخل السنوي في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، من ١ ٠٢٤ دولاراً إلى ١ ٥٤٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

١- توفير الرعاية الاجتماعية

٤٤- يتضح التقدم المحرز في مجال ضمان توفير الرعاية الاجتماعية من خلال وضع سياسات الضمان الاجتماعي وحسن إنفاذها، مما يخفف من حدة الصعوبات ويساعد

السكان على بلوغ الاستقرار في حياتهم. وقد وضعت فييت نام سياسات تزداد شمولاً لتطوير سوق العمل وأنظمة التأمين الاجتماعي الإلزامية والطوعية، والتأمين ضد البطالة والتأمين الصحي وتوفير المساعدة لأفراد الشعب للوصول إلى خدمات الرعاية الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠١، بلغ عدد المشتركين في نظام التأمين الاجتماعي الإلزامي أو الطوعي ١٠,٢ ملايين مشترك؛ وتم توفير التأمين الصحي لـ ٥٢,٤ مليون نسمة (٦٣ في المائة من سكان البلد) وبلغ عدد المشتركين في التأمين ضد البطالة ٨,١ ملايين مشترك. وفي عام ٢٠١٢ فقط، بلغ عدد المستفيدين من إعانات البطالة الشهرية ٤٣٢ ٣٥٦ شخص.

٤٥ - أما بالنسبة للفئات التي تتطلب مساعدة أكثر بما في ذلك الفقراء ومن يعيشون على حافة الفقر والأقليات الإثنية والأطفال دون سن السادسة، فإن الدولة أنفقت ٢٢ ٣٠٣ بلايين دونغ فييتنامي (ما يعادل أكثر من ١ بليون دولار أمريكي) على شراء تأمين صحي لهم في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وبفضل هذه السياسة، استطاع ٢٩ مليون شخص من الفئات الفقيرة أو الأقليات الإثنية في العاميين الماضيين، الحصول على التأمين الصحي مجاناً، بينما تم التكفل بدفع ٧٠ في المائة من رسوم التأمين الصحي لفائدة الأشخاص الذين يعيشون على حافة الفقر. وفي مجال التعليم، أنفقت الدولة أيضاً ١١ ٨٤٤ بليون دونغ فييتنامي (ما يعادل ٥٠٠ مليون دولار أمريكي) على مساعدة الفقراء في مجال التعليم عن طريق إعفاء أبناء الأسر الفقيرة أو الأسر التي تستفيد من برامج الرعاية الاجتماعية من الرسوم المدرسية، وتقديم المنح الدراسية للأطفال وتوفير وجبة الغذاء في المدارس للأطفال دون سن الخامسة. ولذلك، استفاد ٤ ملايين تلميذ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، من قرار الإعفاء من دفع الرسوم الدراسية أو تخفيضها، وتحسين ظروف تعليمهم والتكفل بتوفير وجباتهم في المدارس. وساهم ذلك في تقليص معدل الانقطاع عن الدراسة بين الأطفال وزيادة صافي معدل الالتحاق بالمدرسة.

٢ - تنمية سوق العمل وإيجاد فرص العمل

٤٦ - تشير إحصاءات مكتب الإحصاءات العامة إلى أن عدد السكان في سن العمل بقيت نام (من سن ١٥ عاماً وما فوق) بلغ ٥٢,٧٩ مليون شخص في الربع الأخير من عام ٢٠١٢. ويعد ذلك ميزة كبيرة من حيث توفر الموارد البشرية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ لكنه يمثل أيضاً مصدر ضغط لإيجاد فرص عمل كل عام. ويمثل العمال ذوو المهارات حوالي ٤٦ في المائة من السكان العاملين، ٣٣,٥ في المائة منهم مدربون ويلبسون مبدئياً الطلب في سوق العمل.

٤٧ - وسعيًا منها لتنمية سوق العمل وإيجاد فرص العمل، تركز الدولة جهودها على تعزيز منظومة السياسات والقوانين المعمول بها في مجال العمل، وزيادة فعالية تدابير التنفيذ في الممارسة العملية. وتعتبر التعديلات التي أجريت على قانون العمل (بدأ نفاذه في ١ أيار/ مايو ٢٠١٣) وسن سياسة التأمين ضد البطالة (دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩) من

التطورات الجديدة في الجهود المبذولة لتحسين الإطار السياسي في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، حُسنت البرامج الخاصة ببناء سوق عمل نشطة، وخاصة منها تدابير الموازنة بين العرض والطلب في سوق العمل. وبذلك، باتت قنوات المعاملات أكثر تنوعاً. وتطور مجال تقديم خدمة التوظيف في أنحاء البلاد ليصبح هناك نوعان من مقدمي خدمة التوظيف هما: مراكز التوظيف التابعة للدولة (١٣٠ مركزاً) ووكالات التوظيف الخاصة (أكثر من ١٠٠ وكالة). وأنشئت مراكز جديدة للتنبؤات والمعلومات الخاصة بسوق العمل وهي تؤدي عملها على أحسن وجه. وساهم الصندوق الوطني للتوظيف في إيجاد حوالي ١٦٠.٠٠٠ فرصة عمل وهياً ظرفاً مؤقتاً للفئات الضعيفة (الأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات الإثنية والعمال في الأراضي المستخدمة لأغراض أخرى) من أجل حصولهم على قروض لتطوير أعمالهم التجارية.

٤٨ - وساعدت البرامج النشطة لتطوير سوق العمل على توفير فرص العمل وزيادة الدخل. وتقلص معدل البطالة في فييت نام إلى حد كبير إذ تراجع من ٢,٩ في المائة عام ٢٠٠٩ إلى ١,٩٩ في المائة عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٢ فقط، جرى استحداث ١,٥٢ مليون فرصة عمل بينها ٨٠.٠٠٠ فرصة عمل في الخارج. وزاد الدخل الحقيقي للفرد قياساً إلى مستوى الأسعار في عام ٢٠١٠ ثلاث مرات ونصف عما كان عليه في عام ٢٠٠٠.

٣- القضاء على الجوع والحد من الفقر

٤٩ - تصدرت مسألة الحد من الفقر على نحو شامل ودائم أولويات الحكومة في الجهود التي تبذلها من أجل حماية حقوق الإنسان وبلوغ الأهداف الإنمائية للتنمية. وفي السنوات الأخيرة، شهدت فييت نام تقدماً كبيراً في مجال الحد من الفقر. وبفضل الإنجازات التي أحرزت في مجال السياسات الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية، تسنى لها بلوغ الأهداف الإنمائية للتنمية في مجال الحد من الفقر قبل الموعد المحدد. إذ تقلصت نسبة الأسر المعيشية الفقيرة في البلد من ١٣,٧ في عام ٢٠٠٨ إلى ٩,٦ في عام ٢٠١٢. وتضاعف متوسط دخل الأسر الفقيرة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفي عام ٢٠١٢، تراجع عدد الأسر التي تعاني من نقص الغذاء بنسبة ٢٧,٦ في المائة وانخفضت نسبة الأسر الفقيرة على صعيد البلد بنسبة ١,٧٦ في المائة مقارنة بالأرقام المسجلة في عام ٢٠١١. ولوحظ اتجاه تنازلي حاد في جميع المؤشرات الثلاثة الهامة لقياس الفقر، أي نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر. والأهم من ذلك، أن الأمر لم يقتصر على خروج عدد كبير من السكان من حالة الفقر بل تحسن مستواهم المعيشي وحياتهم تحسناً كبيراً.

٥٠ - وتركز السياسات والبرامج الحكومية الرامية إلى الحد من الفقر على ثلاث استراتيجيات أساسية هي كالتالي: (١) زيادة دخل الفقراء عن طريق تعزيز الإنتاج ووسائل العيش؛ (٢) تحسين فرص الفقراء في الحصول على الخدمات الاجتماعية؛ (٣) تعزيز القدرات ورفع مستوى الوعي في المناطق الفقيرة. وتنفذ هذه الاستراتيجيات من خلال البرامج الوطنية

للحد من الفقر ودعم التنمية الاجتماعية التي تركز على خمس مجموعات سياسات تشمل المجالات التالية: الائتمان والإنتاج الزراعي والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. ولذلك، تحسنت فرص السكان الفقراء في الحصول على الموارد (القروض، والأراضي، والتكنولوجيا، والسوق، وما إلى ذلك) والخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والمساعدة القانونية، وما إلى ذلك). ومنذ عام ٢٠١٠، استفاد ٧٧,٢ في المائة من الفقراء من البرامج والسياسات الحكومية الخاصة بتقديم الدعم وهو ما يبين نطاقها وآثارها على البلد.

٥١- ويعد البرنامج المستدام للحد من الفقر، الذي وضع بموجب القرار الحكومي رقم 30a/2008/NQ-CP المتعلق بالحد من الفقر على نحو سريع ومستدام في ٦٢ مقاطعة من المقاطعات الفقيرة، من البرامج الرئيسية والهامة التي أثرت تأثيراً كبيراً في الحد من الفقر ورفع مستوى معيشة الفقراء. ويشتمل هذا البرنامج على عدد من مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كتطوير البنية التحتية العامة في البلديات، ومنح قروض للفقراء، وتوفير التأمين الصحي، والتعليم، والسكن، والمياه النظيفة والمرافق الصحية البيئية وبرامج دعم الزراعة. وقد حققت هذه البرامج، بما اشتملت عليه من تطبيق لسياسات شاملة ترمي إلى تحسين كل الجوانب الحياتية المهمة واستهدافاً لأشد الفئات ضعفاً وحرماناً في المناطق النائية، الهدف المشترك المتوخى منها وهو الحد من الفقر ورفع مستوى الدخل وتحسين ظروف عيش الفئات الفقيرة. وتبين التقييمات التي أجريت بعد تنفيذ البرنامج بثلاث سنوات، أن نسبة الفقر قد انخفضت بنسبة تراوحت بين ٤ و ٥ في المائة في كل عام، وأن الفرص المتاحة أمام الأسر للاستفادة من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية والكهرباء والمياه النظيفة قد تحسنت كثيراً.

٤- إسكان ذوي الدخل المنخفض

٥٢- وضعت الدولة سياسات وبرامج مختلفة لتطوير الإسكان لفائدة الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في العثور على سكن كالعامل في المناطق الصناعية والطلاب والفقراء في المناطق الريفية وذوي الدخل المنخفض في المناطق الحضرية وغيرهم. وفي عام ٢٠٠٩، أصدرت الحكومة قراراً يتعلق ببعض الآليات والسياسات لإحداث تطور قوي في المناطق السكنية الخاصة بالطلاب والتلاميذ والعامل في المناطق الصناعية وذوي الدخل المنخفض في المدن. وفي إطار هذه البرامج، حصل أكثر من ٥٣٠.٠٠٠ أسرة فقيرة على إعانات السكن؛ وأنجز ٦٢ مشروعاً سكنياً للعامل يتضمن ما مجموعه ١١ ٧١٩ شقة، ما أدى إلى توفير السكن لـ ٦٧ ٦٠٠ عامل في المناطق الصناعية؛ وخصص ١٦٣ مجمعاً سكنياً لإيواء الطلاب، وبذلك تم توفير ١٤٠.٠٠٠ محل لإقامة الطلاب، ويتوقع توفير ٣٣٠.٠٠٠ محل إقامة بحلول نهاية عام ٢٠١٣؛ وشرع في تنفيذ مشاريع لإسكان ذوي الدخل المنخفض في المناطق الحضرية لتلبية احتياجات السكن لحوالي ١٣٠.٠٠٠ أسرة من الأسر المنخفضة الدخل.

٥٣- وتُنظر فييت نام في تعديل قانون الإسكان الذي سيعرض على الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٤ لإقراره. ويركز القانون على سياسات دعم الفقراء في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، وذوي الدخل المنخفض وغيرهم من الفئات التي تقدم لها المعونة كالعامل في المناطق الصناعية والطلاب وغيرهم. وريثما يتحقق ذلك، تواصل فييت نام تحسين السياسات المتعلقة بتطوير السكن الاجتماعي وتوفير مساكن للإيجار في المناطق الحضرية ومساكن لإعادة التوطين؛ وتدعيم التدابير الرامية إلى تعزيز مسؤوليات الدولة والمنظمات الاجتماعية والمجتمع المحلي في مجال بناء مساكن للفقراء لمساعدتهم على الاستقرار.

٥- الرعاية الصحية والتعليم

٥٤- تضع فييت نام الرعاية الصحية العامة على رأس الأولويات في استراتيجيات التنمية والبرامج ذات الأهداف الوطنية وقد حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال. وحتى الآن، عززت فييت نام قدرات نظام الرعاية الصحية إلى حد كبير وأدخلت عليه مزيداً من التحسينات. إذ أصبح كل كوميون يملك مستوصفاً به طبيب (أطباء) في ٧٤ في المائة من المستوصفات. ومنذ عام ٢٠١٢، بلغت نسبة السكان المشتركين في برامج التأمين الصحي ٦٨ في المائة. وحققت فييت نام أيضاً انخفاضاً كبيراً في معدل وفيات الرضع إلى ٢٣ لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٢، وهو ما يعادل ثلث الرقم المسجل في عام ١٩٩٠. وحققت فييت نام الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الوقاية من مرض الملاريا ومكافحتها. وأحرز تقدم أيضاً في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحد من انتشاره عن طريق كشف حالات الإصابة به وتقديم العلاج الفوري.

٥٥- كما شهد مجال التعليم والتدريب تطورات إيجابية. إذ تمكنت فييت نام من تعميم التعليم الابتدائي وهي على وشك تعميم التعليم الثانوي. وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة الالتحاق بالمدسة في المرحلة الابتدائية ٩٧,٧ في المائة و٨٧,٢ في المائة في المرحلة الثانوية. ووسّع نطاق الأبعاد التعليمية أكثر وحُسنّت البنية التحتية كذلك لتلبية الحاجة المتزايدة لتوفير التعليم لمختلف الفئات العمرية في مختلف المناطق الجغرافية بشكل أفضل. وشهدت نوعية التدريب تطورات إيجابية، وهو يلي مبدئياً الطلب على الموارد البشرية المدربة لتحقيق النمو الاقتصادي. وأحرز بعض التقدم في مجال سياسة تحقيق اشتراكية التعليم والتدريب تجلّى في حشد الموارد لتشييد البنية التحتية للمدارس والاستثمارات في إنشاء المؤسسات التعليمية وتمويل التعليم بمختلف أشكاله.

جيم - حقوق الفئات الضعيفة والمحرومة

١- المسنون

٥٦- يبلغ تعداد السكان المسنين في فييت نام حالياً ٧,٥ ملايين نسمة وهو ما يمثل ٨,٧ في المائة من مجموع السكان. وتكفل الحكومة حقوقهم عن طريق التطبيق الصارم للوائح القانونية والبرامج الوطنية ومشاريع الدعم.

٥٧- وبدأ نفاذ القانون المتعلق بالأشخاص المسنين الذي سنته الجمعية الوطنية، منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٠. وهو يضيفي الصبغة المؤسسية على السياسة الفيتنامية في مجال تقديم الخدمات للأشخاص المسنين على نحو منهجي وكامل وشامل أكثر لضمان مشاركتهم في المجتمع وتوجيه انتباه المنظمات الاجتماعية والأفراد للاهتمام بالأشخاص المسنين. وتجسد هذه الخطوة التزام الحكومة بالإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة لعام ٢٠٠٢، تماشياً مع السياسة المشتركة للبلدان الأخرى ومنظمة الأمم المتحدة بشأن كبار السن. واعتمدت الحكومة الفيتنامية خطة العمل الوطنية بشأن الأشخاص المسنين للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ بهدف تعزيز نوعية الرعاية المقدمة لهم والنهوض بدورهم في المجتمع، وهي خطة تتلاءم مع إمكانات البلد ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه.

٥٨- وفي الممارسة العملية، تقدم الرعاية الصحية للأشخاص المسنين بإجراء فحوصات منتظمة لهم في المرافق الصحية والمستشفيات العامة وتقوية الجانب المعنوي من خلال الأنشطة الثقافية والتعليمية والترفيهية والتمارين والسفر. ويحصل المسنون في سن الثمانين فما فوق، الذين لا يتقاضون معاشات تقاعدية ولا يستفيدون من نظام التأمينات الاجتماعية، على علاوات شهرية وتأمين صحي وعلى دعم مالي عند الوفاة. وبالإضافة إلى ذلك، تتحمل أجهزة الدولة مسؤولية تهيئة أفضل الظروف للمسنين لكي يتسنى لهم أداء دور لائق في التعبير عن آرائهم والمساهمة في مجالات العلوم والإنتاج والأعمال التجارية.

٢- المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

٥٩- تولي الحكومة الفيتنامية أهمية قصوى لوضع وتطوير السياسات والبرامج المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حقوق المرأة. وفي السنوات الأخيرة، حققت فييت نام إنجازات مهمة في مجال تعزيز حقوق المرأة منها مثلاً إعداد وإصدار صكوك قانونية بشأن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وفقاً لقانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٦، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين لدى تطوير القوانين؛ وسن الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ والاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ بهدف رفع مستوى الوعي وسد الفجوة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة. واعتمدت الجمعية الوطنية قانون العمل

المعدل في حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي مدد فترة إجازة الأمومة إلى ٦ أشهر بعد أن كانت ٤ أشهر في السابق.

٦٠- وتنفذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتقدم المرأة في المناطق والأقاليم التي تشهد مستويات عالية من مظاهر انعدام المساواة وعدم تكافؤ الفرص. وتساهم هذه الاستراتيجية في منع وصدّ الاتجار بالنساء والعنف المتزلي، وتمنحهن بذلك فرصة التعلم وتحسين مستواه واستيفاء متطلبات العمل. وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة إلى إيجاد الحلول لتنفيذ القوانين وإقامة التعاون الدولي من أجل التغلب على التحديات الكامنة في التصورات السائدة عن المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف المتزلي والعنف القائم على نوع الجنس، وسد الفجوة القائمة بين القانون والممارسة العملية (العمل، الدخل، المركز الاجتماعي، وما إلى ذلك). وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية الثامنة عشرة (٢٠١١-٢٠١٦) ٢٤,٤ في المائة، وبذلك تحتل فييت نام مرتبة عالية بين بلدان المنطقة والعالم التي ترتفع فيها نسبة التمثيل النسائي (المرتبة ٤٣ بين ١٤٣ بلداً والمرتبة الثانية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا). وتشغل المرأة مناصب قيادية في البلد مثل منصب نائب الرئيس، ومنصب نائب رئيس الجمعية الوطنية (سيدتان) ومنصب وزير (سيدتان) ومنصب نائب وزير (١٤ سيدة). وتمثل النساء ٤٩ في المائة من القوة العاملة. وبحلول عام ٢٠١١، بلغت نسبة الأمية بين النساء ٩٢ في المائة؛ وتلتحق ٨٠ في المائة من فتيات المناطق القروية والأقليات الإثنية بالمدرسة في السن المناسبة. وتتجاوز نسبة الطالبات الجامعيات ٥٠ في المائة؛ وتبلغ نسبتهن في مرحلة الماجستير ٣٠,٥٣ في المائة؛ و١٧,١ في المائة في مرحلة الدكتوراه. وقد اعترف العالم بأسره بجهود فييت نام من أجل ضمان المساواة بين الجنسين. وتحتل فييت نام وفقاً لمؤشر الأمم المتحدة لعدم المساواة بين الجنسين، المرتبة ٤٧ بين ١٨٧ بلداً بعد أن كانت تحتل المرتبة ٥٨ بين ١٣٦ بلداً في عام ٢٠١٠.

٦١- وتتعهد فييت نام باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تقيداً صارماً لدى وضع القوانين وفي الممارسة العملية. وقد أعدت الحكومة تقريراً سنوياً عن عملية تنفيذ هذه الاتفاقية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ استناداً إلى التشاور مع المنظمات والقطاعات الاجتماعية المعنية.

٣- الأطفال

٦٢- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وافق رئيس الوزراء على خطة العمل الوطنية للطفولة للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ التي تتوخى تنفيذ هدف شامل هو بناء بيئة معيشية آمنة ومؤاتية لكفالة حق الطفل بشكل أفضل؛ وسد الفجوة في الظروف المعيشية لفئات من الأطفال في مختلف المناطق والأقاليم؛ وتحسين نوعية الحياة؛ ومنح جميع الأطفال فرصاً متساوية للنماء.

٦٣- وتعد فييت نام أول بلد في آسيا وثاني بلد في العالم ينضم إلى اتفاقية حقوق الطفل وإلى بروتوكوليهما الاختياريين الأول والثاني. وقد بذلت الحكومة الفيتنامية جهوداً جباراً لاستكمال السياسة القانونية وإدراج قواعد القانون الدولي المتعلقة بحقوق الطفل في النظام القانوني الوطني وتنفيذ هذه السياسة لحماية حقوق الطفل ومصالحه الفضلى. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك فييت نام بهمة في الأنشطة الإقليمية والدولية الرامية إلى حماية حقوق الطفل ومواصلة توسيع نطاق التعاون الدولي وتنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة.

٦٤- وأحرزت نتائج طيبة من وراء تنفيذ برامج وسياسات استراتيجية كتحصين الأطفال وتقديم المساعدة المتعلقة بالتأمين الصحي وفحص وعلاج الأطفال دون سن ٦ سنوات مجاناً، والوقاية من داء السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وما إلى ذلك. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٥٨ حالة وفاة من كل ١ ٠٠٠ مولود في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤ حالة وفاة من كل ١ ٠٠٠ مولود عام ٢٠١١، في حين انخفض معدل وفيات الأطفال قبل بلوغ العام الأول من ٣١ حالة وفاة من كل ١ ٠٠٠ مولود في عام ٢٠٠١ إلى ١٥,٥ وفاة من كل ١ ٠٠٠ مولود في عام ٢٠١١.

٦٥- ويركز البرنامج الوطني لحماية الطفولة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ على الأنشطة الإعلامية والتعليم والحملات الاجتماعية لإذكاء الوعي وإحداث تغيير في السلوك فيما يتعلق بحماية حق الطفل؛ ووضع وتنفيذ برامج الحماية والرعاية والتثقيف لفائدة الأطفال؛ ووضع نظام قانوني كامل وسياسات تتعلق بحماية الطفل وتعليمه وحقوقه؛ وتشجيع المنظمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمهنية والأسر والمجتمع المحلي والسكان والأطفال على الانضمام إلى الجهود المبذولة في سبيل توفير الحماية والرعاية والتعليم للطفل؛ وتعزيز الآلية التنظيمية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الأشخاص الذين يعملون مع الأطفال بشكل مباشر؛ وتعزيز وتوسيع نطاق شبكة المتعاونين والمتطوعين لحماية الأطفال ورعايتهم؛ وتحسين مستوى التفيتش والإشراف والتقييم.

٤- الأشخاص ذوو الإعاقة

٦٦- وقعت فييت نام بالفعل، على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٨، وهي بصدد استكمال إجراءات التصديق عليها في بداية عام ٢٠١٤، وتسعى كذلك إلى وضع وتحسين القوانين والسياسات الرامية إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ووفقاً لخارطة الطريق الخاصة بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عملت فييت نام على إنفاذ القانون الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٠ وعلى وضع اللوائح التنفيذية. وفي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، تم إنفاذ ١٣ لائحة تتصل بالأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الاتصالات والرياضة والسياحة والحصول على الضمان الاجتماعي وتنفيذ أهداف الألفية.

٦٧- وتتوخى السياسة العامة للدولة تشجيع خلق ظروف مؤاتية للأشخاص ذوي الإعاقة لكي يمارسوا حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على قدم المساواة مع الآخرين ويعززوا قدرتهم على بلوغ الاستقرار في حياتهم والاندماج في المجتمع، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية. ويحظى الأشخاص ذوو الإعاقة بدعم الدولة والمجتمع في مجالات الرعاية الصحية وإعادة التأهيل وإيجاد فرص العمل المناسب والتمتع بالحقوق الأخرى وفقاً للقانون.

٦٨- وقد وافق رئيس الوزراء على مشروع دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠ لتعزيز تنفيذ السياسات الرامية إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للوائح التنظيمية لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ التزامات الحكومة الفيتنامية في سبعة مجالات ذات أولوية في العقد الثاني لإطار عمل بيوأكو للألفية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وينقسم المشروع إلى مرحلتين ويتضمن معايير محددة من أجل تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والعمل والتشبيد والمرور وتكنولوجيا المعلومات والثقافة والرياضة والتشريع. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ الحكومة مجموعة من السياسات لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة مثل مشروع دعم إعادة تأهيل الأشخاص المصابين بمرض عقلي؛ والمشاركة في المبادرات الدولية والإقليمية وتنفيذها؛ وزيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوقهم؛ ودعم إنشاء منظمات العون الذاتي التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ ودعم التدريب المهني واستحداث فرص العمل؛ وتحسين قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول إلى المرافق الثقافية والعامة وإلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى والاستفادة منها.

٥- جماعات الأقليات الإثنية

٦٩- تنفذ دولة فييت نام سياسة ثابتة ترمي إلى تعزيز المساواة والوحدة والاحترام المتبادل والتعاون لتحقيق التنمية الجماعية بين الجماعات الإثنية كافة. ويضع النظام التشريعي الفيتنامي لتحسينات متواصلة، وهو يفي في معظمه، بمرامي سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتبعها الدولة، بما في ذلك ضمان ما للأقليات الإثنية من حقوق ومزايا قانونية. ومن المتاح للأقليات الإثنية أن تشارك في الأنشطة السياسية وإدارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الدولة. وما فتئ معدل مشاركة الأشخاص المنحدرين من الأقليات الإثنية في الأنشطة السياسية يتزايد مع مرور الوقت؛ وعادة ما يكون عدد النواب من الأقليات الإثنية في الجمعية الوطنية أعلى قياساً إلى نسبة هذه الأقليات من مجموع السكان. وخلال الولايات الأربع الماضية للجمعية الوطنية، تراوحت نسبة النواب المنحدرين من أقليات إثنية بين ١٥,٦ و ١٧,٢٧ في المائة، في حين أن هذه الأقليات لا تمثل سوى ٣,١٤ في المائة من مجموع السكان. ونسبة الأشخاص المنحدرين من الأقليات الإثنية المشاركين في المجالس الشعبية في الولاية التي تمتد من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦ تبلغ ١٨ في المائة على مستوى المقاطعات و ٢٠ في المائة على مستوى الدوائر و ٢٥ في المائة على مستوى الكوميونات.

٧٠- وفي الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢، قامت الحكومة بإنفاد ١٦٠ صكاً قانونياً بشأن سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المأهولة بالأقليات الإثنية والمناطق الجبلية، ومولت ذلك بمبلغ مدرج في الميزانية قدره ٥٥ تريليون دونغ فيتنامي (حوالي ٢,٦ بليون دولار أمريكي). وبفضل هذه الموارد، نُفذت العديد من السياسات مثل القرار 30a/2008/NQ-CP الذي أصدرته الحكومة بشأن الحد من الفقر على نحو مستدام، وسياسة تقديم مساعدات سكنية للأسر الفقيرة؛ وبرنامج تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجبلية والمناطق المأهولة بالأقليات الإثنية الذي يساهم في الارتقاء بحياة الأقليات الإثنية على المستويين المادي والمعنوي. وقد انخفضت نسبة الأسر الفقيرة في المناطق التي يسكنها عدد كبير من الأقليات الإثنية من ٣٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٣. وشهدت البنى التحتية تحسناً كبيراً إذ تتوفر الطرق المعبدة في ٩٦,٨ في المائة من الكوميونات والطاقة الكهربائية في ٩٥,٥ في المائة من القرى.

٧١- وفي عام ٢٠١٢، تحقق تعميم معايير التعليم الابتدائي في الكوميونات بنسبة ١٠٠ في المائة وشمل التعميم المرحلة الإعدادية في العديد منها. ويبلغ صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ٩٨ في المائة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ٩٥ في المائة من أطفال الأقليات الإثنية. وتوجد في جميع المقاطعات التي يسكنها عدد كبير من الأقليات الإثنية ثانويات فيسة وكليات ومدارس للتدريب المهني والتقني في مجالات الزراعة والاقتصاد والإدارة والمال والتعليم والرعاية الصحية. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت الحكومة المرسوم ٨٢ الذي ينظم تعليم وتعلم لغات الأقليات الإثنية المنطوقة والمكتوبة. وفي عام ٢٠١٢، نفذت برامج تعليم وتعلم ١٢ لغة من هذه اللغات في ٣٢ مقاطعة. وبلغ عدد الفصول الدراسية لتعليم لغات الأقليات الإثنية ٦٢٩ ٢ فصلاً في نهاية عام ٢٠١٢ تضم ٦٠٠ ١٣٦ طالباً. وتعاون وزارة التعليم والتدريب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتنفيذ برنامج نموذجي للتعليم ثنائي اللغة القائم على اللغة الأم في مقاطعات لاو كاي، وترا فينه، وجيا لاي، وحقق البرنامج نتائج أولية جيدة.

٧٢- وتطورت شبكات الرعاية الصحية تطورا سريعا في المناطق التي يقطنها عدد كبير من الأقليات الإثنية، ويحظى نظام المستشفيات في الدوائر والمقاطعات ومراكز الرعاية الصحية في الكوميونات بالاهتمام والاستثمارات، إذ تتوفر المراكز الصحية في ٩٩,٣٩ في المائة من الكوميونات، وتحققت المعايير الوطنية للرعاية الصحية في ٧٧,٨ في المائة منها. وبحلول عام ٢٠١١، أصبح ٩٤,٢ من القرى يملك طاقماً طبياً. وتستفيد الأقليات الإثنية من خدمات الرعاية الصحية فيما يحصل الفقراء على الرعاية الطبية مجاناً. وتتوفر سبل الوقاية من الأمراض الشائعة في المناطق المأهولة بالأقليات والمناطق الجبلية، لا سيما الوقاية من الملاريا وتضخم الغدة الدرقية. وتراجع معدل سوء تغذية الأطفال تراجعاً كبيراً.

٧٣- وفي عام ٢٠١١، وافقت الحكومة على مشروع "صون وتنمية ثقافة الأقليات الإثنية في فيت نام وتطويرها لغاية عام ٢٠٢٠"، مما يشهد على سياسة دولة فيت نام في صون وتعزيز الهوية الثقافية للأقليات الإثنية. ويركز المشروع على أولوية تنمية ثقافة الأقليات الإثنية القليلة العدد. وبإمكان الأقليات الإثنية في جميع المناطق أن تشارك في أنشطة ثقافية ذات صلة بالانتماء إلى هوية إثنية. ومن المتاح التقاط البث الإذاعي بالنسبة لـ ٩٢ في المائة من هذه الأقليات والتقاط البث التلفزيوني بالنسبة لـ ٨٥ في المائة مع توفر العديد من المحطات الناطقة بلغات الإثنيات كالمونغ والتاي والإيدي والتشام والخمير وغيرها. وحظي العديد من أنواع التراث الثقافي بالاعتراف كتراث وطني مثل "مهرجان لونغ تونغ" عند شعب التاي، و"مهرجان Lap Tinh" (Cap sac) عند شعب داو. واعترفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ببعض أنواع التراث الثقافي للأقليات الإثنية باعتبارها من التراث العالمي مثل "فضاء غونغ الثقافي في المرتفعات الوسطى" و"معبد ماي سون".

٧٤- وطرأت تطورات إيجابية في مجال نشر القانون وتعميمه والتوعية به في المناطق التي تستوطنها أقليات إثنية والمناطق الجبلية. ويحصل السكان على خدمات المساعدة القانونية. وفي إطار تنفيذ قانون المساعدة القانونية، تتوفر مراكز المساعدة القانونية في المقاطعات والمدن بنسبة مائة في المائة. وتقدم هذه المراكز خدمات مجانية من قبيل المشورة القانونية والإجراءات القانونية وما إلى ذلك، من أجل دعم الفقراء والأشخاص المنتمين إلى الأقليات الإثنية لحل مشاكلهم القانونية. وفي الفترة من ٢٠٠٩ إلى نهاية عام ٢٠١٢، قدمت منظمات المساعدة القانونية الدعم لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من الأقليات الإثنية، وأنشأت أكثر من ٢ ٠٠٠ جمعية لتقديم المساعدة القانونية في القرى بهدف تعميم القانون بين السكان. بمن فيهم الأقليات الإثنية.

رابعاً - الأولويات والالتزامات لمواصلة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فيت نام

ألف - التحديات المتبقية

٧٥- تعمل فيت نام على تطوير الإطار القانوني المتعلق بحقوق الإنسان؛ بيد أن بعض المجالات لم تُحدَّث ولم تعدل لكي تتماشى مع معطيات الواقع الجديد. فالقدرات المطلوبة لتنمية المؤسسات والإدارة والحكم الرشيد وإنفاذ القانون وأنشطة التوعية لم تكن كافية، مما جعل عملية التنفيذ أكثر صعوبة. ولم تتم توعية السكان توعية تامة بالقوانين والأنظمة المتعلقة بممارسة حقوقهم على نحو فعال وملئ. ولم يكن رصد تنفيذ قانون حقوق الإنسان صارماً، مما أحرَّ كشف الانتهاكات.

٧٦- ولم تتحقق الاستدامة في تنمية الاقتصاد الذي تأثر سلباً بالبيئة العالمية، ولا سيما بالانكماش الاقتصادي العالمي. ولا تملك فييت نام، بوصفها من البلدان النامية، إلا موارد محدودة لتحقيق التنمية، لا سيما في مجال تنفيذ السياسات الداعمة لحقوق الفئات المحرومة من المجتمع. ومن التحديات الكبيرة التي تواجه فييت نام المخاطر الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأوبئة التي تؤثر تأثيراً كبيراً على الفئات الضعيفة، وخاصة الفقراء. ونظراً لوجود قيود على الموارد، لم يكن نطاق تغطية الضمان الاجتماعي المعتمد حالياً واسعاً بما فيه الكفاية وخاصة فيما يتعلق بالفقراء والفئات الضعيفة. ويعيش معظم السكان الفقراء في الأرياف والمناطق الجبلية، ويزاولون النشاط الزراعي ويتلقون دعماً ضعيفاً من أنظمة التأمين كالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة.

٧٧- وحققت فييت نام نتائج مشجعة فيما يتعلق ببلوغ الهدف الإنمائي للتنمية المتمثل في الحد من الفقر، لكنها لا تزال تواجه العديد من الصعوبات، ولا سيما في مجال تحقيق المساواة واستدامة جهود الحد من الفقر. ويعيش معظم السكان المنتمين إلى أقليات إثنية في مناطق نائية وفقيرة لا تتوفر فيها كل شروط تحقيق التنمية الاقتصادية وتعاني من رداءة البنى التحتية وضعف فرص الوصول إلى السوق. وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الفقراء بين الأقليات الإثنية. وبسبب محدودية الموارد المالية ونظام الضمان الصحي، يسهل أكثر وقوع الفقراء في براثن الفقر من جديد. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت مشكلة الفقر في المناطق الحضرية تظهر كقضية تندر بالخطر مع تزايد عدد المهاجرين القادمين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

٧٨- وتصدر التعليم برنامج الدولة واستقطب استثمارات كبيرة. بيد أن هذا المجال لا يزال ينطوي على تحديات عديدة تشمل انعدام المساواة في التعليم، ووجود فجوة نوعية في التعليم بين المناطق القروية والمناطق الحضرية، وبين المناطق النائية أو المناطق التي تستوطنها أقليات إثنية، إضافة إلى التحديات المتعلقة بإصلاح التعليم وتحسين المرافق والمعدات. ولم يحظ التنقيف بشأن حقوق الإنسان في جميع المستويات بالقدر الكافي من الاهتمام والاستثمارات. ومواد التنقيف الخاصة بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية هي مواد مبسطة أكثر من اللازم وغير مصممة بشكل جيد لتناسب مختلف الأعمار.

٧٩- وقد حال أسلوب التفكير القديم دون تمكن الفئات الضعيفة، كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المنتمين إلى الأقليات الإثنية، من فهم حقوقهم فهمًا كاملاً وأخذ المبادرة بهذا الشأن. وتمثل عقلية محاباة الرجل على حساب المرأة عقبة تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين؛ ويؤدي التحيز الاجتماعي إلى التمييز ضد الأشخاص المنحدرين من الأقليات الإثنية والأشخاص ذوي الإعاقة. وتضعف القيود على الموارد فعالية البرامج والسياسات، لا سيما في مجال زيادة توفير الدعم والخدمات الاجتماعية للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وتحسين فرص وصولهم إليها.

باء- الأولويات

٨٠- ستستمر فيبت نام في تطوير الإطار القانوني استناداً إلى مبدأ التركيز على الموارد البشرية لتعزيز وحماية حقوق الأفراد وحريةهم الأساسية بشكل أفضل، مع الحرص على تماشي القانون الوطني مع القانون والأعراف الدولية. وقد عززت الحكومة الإصلاحات الإدارية لمنع ومكافحة الفساد والبيروقراطية وتطوير الديمقراطية وتحسين فعالية سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك بحث إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٨١- وتعد الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي أحد العوامل الأساسية للتأثير على مستوى معيشة السكان. والواقع أن انخفاض الدخل والتضخم والأمراض هي العوامل الرئيسية الثلاثة الكامنة وراء انخفاض مستوى معيشة السكان. ولذلك، يمثل الضمان الاجتماعي حلاً لحماية السكان والفقراء خصوصاً. وستركز الحكومة في السنوات المقبلة على وضع سياسات لتحسين فرص الفئات المحرومة في الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي وهي تنظر في استحداث نظام للتأمين الزراعي.

٨٢- وتأتي نوعية التعليم على رأس عوامل زيادة الإنتاجية وتطوير الاقتصاد بشكل جذري وتطوير الجوانب الاجتماعية. ووعياً منها بأهمية سياسة تنمية الموارد البشرية، اعتمدت الحكومة سياسات وطنية لتحقيق ذلك واستمرت في الاستثمار في قطاع التعليم واضعة نصب عينها هدفين أساسيين هما: (١) زيادة معدل الالتحاق بالمدرسة في جميع المستويات؛ و(٢) تحسين مستوى المدرسين. ويحظى التثقيف في مجال حقوق الإنسان بأولوية خاصة لتحسين مستوى وعي الناس وموظفي أجهزة إنفاذ القانون في إطار السعي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل أفضل.

٨٣- وتتجلى الأهمية التي توليها الحكومة لدور المساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في برنامجين وطنيين هما الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ والاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وتبين هذه السياسة أن المساواة بين الجنسين تعتبر مقدمة لتنمية الموارد البشرية على نحو مستدام وتوفير حياة أفضل لكل فرد وأسرته وللمجتمع برمته. وستركز الحكومة في السنوات المقبلة، على وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز الوعي بالقضايا الجنسانية وإحداث تغيير في طريقة التفكير فيما يتعلق بهذا الشأن، فضلاً عن معالجة مسألة التحيز القائم على نوع الجنس، وتعزيز التعاون الدولي في مجال القضايا الجنسانية، لا سيما ما يتعلق منها بالفئات المحرومة والمجالات ذات الأهمية الاستراتيجية كالتعليم والرعاية الصحية والعمالة.

٨٤- ومن أولى أولويات الحكومة توفير الرعاية الصحية المجتمعية لبناء مجتمع سليم تتوفر فيه فرص جيدة للاستفادة من خدمات الرعاية الصحية في مجالي الصحة البدنية والصحة

العقلية. وستنصب جهود الحكومة في السنوات المقبلة على معالجة مسألة معدل وفيات الأطفال ولا سيما حديثي الولادة، وزيادة فعالية تحصين الأطفال، وبرنامج الغذاء الوطني والبرنامج الوطني للصحة الإنجابية والبرنامج الوطني المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٥- وستواصل فييت نام العمل، في إطار سعيها لتحقيق الهدف المتمثل في تعزيز التعاون الدولي وتسخير كامل الموارد لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والمشاركة بشكل فعال في أعمال مجلس حقوق الإنسان، والتعاون الكامل والبناء مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك توجيه الدعوات إلى المقررين الخاصين؛ والوفاء تماما بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها؛ وزيادة فعالية الحوار بشأن حقوق الإنسان.
